

صاحب الجلالة الملك يتحدث لصحيفة الشرق الأوسط

ـ مراكش خص صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني السيد عرفان نظام الدين رئيس تحرير صحيفة الشرق الأوسط بحديث شامل وفيما يلي نصُّه :

سؤال ـ صاحب الجلالة، أمتنا تمر في مرحلة خطيرة وهي في حاجة الى صوت العقل وصوت الحق والحكمة والشجاعة، والأسئلة كثيرة، وأود أن أجول معكم في عدة محاور ونبدأ بالمحور الأول من المشاكل التي تدمي قلوب العرب وهي مشكلة الصحراء التي شهدت أخيرا تطورات ديبلوماسية على صعيد منظمة الوحدة الافريقية وهيأة الأمم المتحدة حاليا، نود أن نسمع من جلالتكم رؤيتكم للأمور وآفاق الموقف الراهن ؟

جواب ـ إنني مسرور جداً أن أعطي هذا الحديث لصحيفة الشرق الأوسط لما لها من وزن، وما لها من متعة بالنسبة للقارىء، كان قارئا سياسيا أو طبيا أو رياضيا، المهم أن القارىء يجد في «الشرق الأوسط» كل ما يريد أن يجد، فلهذا أنا مسرور جداً، ولأنها ايضا صحيفة معقولة ولها مصداقيتها .

قضية الصحراء هي حقيقة قضية مؤلمة بالنسبة للمنطقة، لأنها كدرت صفو الجو الذي كان موجودا، وفوق كل هذا عطلتنا عن الركب في هذه المنطقة من العالم العربي، أعني عطلت دول منطقة المغرب العربي عن الركب، ولكن لي اليقين أن الحكمة والتعقل وبعد النظر ـ في جميع دول المغرب العربي ـ ستعين على الرجوع عن الغي وركوب طريق الصواب في أقرب مما نظن من الوقت إن شاء الله لما فيه خير القارة الافريقية أولا والعالم العربي ثانياً والمجموعة الاسلامية بصفة عامة .

أما الشيء الذي وقع في منظمة الوحدة الافريقية أو في هيأة الأمم المتحدة فإننا نعتقد أنه لم تقع أية كارثة بالنسبة لهذه المنظمات، فمنظمة الوحدة الافريقية ركبت طريق اللامشروعية، ولم يرد المغرب أن يجاريها في سيرها اللامشروع، ففي الرسالة التي وجهناها إلى منظمة الوحدة الأفريقية قلنا لهم فيها : لا يمكن أن نكون رفقاء في هذه الجريمة جريمة اللامشروعية، وإننا نزولا عند ما يمليه علينا ضميرنا سنتغيب ونخرج من المنظمة الافريقية ولكن مع كل ما حدث أكدنا للأفارقة تضامننا معهم على الصعيد العربي والاسلامي والافريقي وعلى جميع المستويات وفي جميع المنتديات والمنظمات، ما ذا حصل في مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية؟ حصل أن المغرب خرج، وان خلفه حضر ماديا وهو الجمهورية المزعومة، فقد كانت حاضرة ماديا ولكن قانونيا ليس هناك أي قرار أو أية توصية أو أي شيء يدل على أنها قبلت كعضو تام العضوية، فإذن بالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية لم تكن هناك كارثة، بل خرجنا بنتيجتين أولا :إننا استرجعنا حريتنا والتزاماتنا بالنسبة للمؤتمر الافريقي، وثانيا خرجنا نحن ولم يعوضنا أي عضو جديد لا وهميا ولا وجوديا .

أما ما وقع في هيأة الأمم المتحدة فلم يأت خصومنا بشيء جديد سوى أنهم أتوا بنفس المقرر الذي صوتت عليه هيأة الأمم المتحدة في سنة 1983، وكانت الأمم المتحدة واللجنة الرابعة قد صوتت على ذلك القرار بالتراضي بمعنى أن الجميع صوتوا لفائدة القرار، وفي سنة 1984 لم يحصل القرار على التراضي ولم يحصل على التصويب بالاجماع، بل أعتبر أن كل من امتنع عن التصويت أو قال أنا متغيب وقد بلغ عددهم على مستوى الكم أزيد من سبعين دولة، وعلى مستوى الكيف هناك أربع دول من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وكذلك جميع دول أوربا الغربية، واليابان، ودول الشرق الأقصى، والدول العربية، وجل الدول الاسلامية، ودول افريقية،

لذلك أعتبر شخصيا أن هذه الدول التي لم تصوت للقرار الذي سبق لها أن صوتت عليه في الماضي هي على مستوى الكيف لها وزن ثقيل جدا، كما يزيد عددها على سبعين دولة، لذا أعتبر أن ما حدث في هيأة الأمم المتحدة ليس كارثة، وإنما هو خروج من النفق اذا عرفنا كيف نشتغل في الدورة المقبلة .

سؤال ــ صاحب الجلالة هل ستؤثر هذه التطورات على مبادرتكم بتنظيم استفتاء في الصحراء ؟

جواب ــ قطعاً لا، كان في الامكان أن يقال فلان خرج من منظمة الوحدة الافريقية ليتملص من مسؤولية الاستفتاء، وهذا ليس صحيحاً، فقد أكدت رسميا في الرسالة التي وجهتها الى مؤتمر القمة الافريقي وفي خطبي وفي كلماتي بمناسبة خروج المغرب من منظمة الوحدة الافريقية أكدت نقطتين أولا أرجو من أصدقائي أن لايتضامنوا معي في الخروج حتى أترك لهم حريتهم في هذا المجال، ثانيا أؤكد أن خروج المغرب من منظمة الوحدة الافريقية ليس مناورة للتملص من المسؤولية، بل هذا الخروج يؤكد كذلك أننا ما زلنا ملتزمين بالقيام بالاستفتاء وما زلنا ملتزمين بنتيجة الاستفتاء .

سؤال ــ جلالة الملك، هل يمكننا الحديث عن مبادرات أو تصورات جديدة لإنهاء هذه المشكلة ؟

جواب ــ حتى الآن ليس هناك أي تصور وحين نصل الى تصور معين سنعلنه .

سؤال ــ ولكن تردد أن بعض الأطراف العربية والأجنبية قامت أخيراً بوساطة لتهدئة الأمور، فما هي صحة وجدية ذلك، وإذا كانت هناك وساطات هل وصلت الى نتائج ايجابية ؟

جواب ــ في الواقع بالنسبة للوساطات هناك نوعان، هناك وساطة تكون مقبولة عالميا وعلى رؤوس الاشهاد وعلى رؤوس الملأ، وهي الوساطة التي تمشي وتسير حسب الوساطات المتفق عليها والمعهودة، وهناك وساطات عاطفية فقط وتكون على شكل الدعوة للعن الشيطان، يكفيكم النزاع، نحن ما زلنا حاليا في الوساطة النصيحة، وليس الوساطة القانونية المعروفة .

سؤال ــ صاحب الجلالة، تواترت أنباء عن توتر عسكري وحشود عسكريّة على الحدود بين المغرب والجزائر، فما مدى صحة هذه الأنباء ؟

جواب ــ بالنسبة للجانب المغربي يمكنني أن أؤكد أنه في المنطقة الشمالية من المغرب لم أزد رجلا واحدا في الحدود بالنسبة لما كان عليه الوضع منذ سنتين، نعم نحن نقوم الآن بتمطيط الجدار الأمني في الصحراء، ومن المنطقي أن يكون هناك حشد عسكري لحماية أولئك الذين يقيمون ذلك الجدار، أما من حيث عدد الجنود فلم نزد جندياً واحداً .

سؤال ــ أبلغني السيد محمد المزالي الوزير الأول التونسي أن هناك اتصالات لعقد اجتماعات قد تصل الى مستوى القمة بين دول المغرب العربي، فهل أنتم على استعداد لتحيد هذا الاتجاه ؟

جواب ــ صحيح هناك محاولات قام بها السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية، ولكن ليس بصفته أميناً عاماً لجامعة الدول العربية بل بصفته مواطنا تونسيا ومواطنا من المغرب العربي، فكان رد جميع الأطراف على ما أعتقد رداً ايجابيا، ولايمكنني أن أتكلم الا عن نفسي شخصيا، فبمجرد ما اقترح علي عقد اجتماع على مستوى القمة أجبته دون تحفظ نحن على استعداد من الغد ودون شروط مسبقة حول جدول الأعمال، ونحن مستعدون لمناقشة جميع الموضوعات .

سؤال — وهل تلقيتم جواباً يا جلالة الملك ؟

جواب — خلال زيارة السيد القليبي الأخيرة للمغرب أبلغني موافقة تونس وموافقة الجزائر، وكان آنذاك على وشك الاتصال بليبيا وموريتانيا، ولم تصلني بعد إجابة، ولكن مما لاشك فيه أن الرد كان ايجابيا .

سؤال — لقد اجتمعتم في 26 يبراير 1983 مع الرئيس الشاذلي ابن جديد فتفاءل الجميع خيرا خاصة بعد الانفراج النسبي في علاقات البلدين، ولكن عادت الأمور فيما بعد الى ما كانت عليه وغاب التفاؤل وسمعنا أخيرا عن اتصالات مع الجزائر وزيارات بعض المسؤولين الجزائريين لمدينة فاس، فهل يمكن أن نعرف شيئا عن هذه الاتصالات وعن الموضوعات التي بحثت خلالها ؟

جواب — خلافا لما يعتقد، اللقاء الذي تم بيني وبين فخامة الرئيس الجزائري الشاذلي ابن جديد لم يكن لقاءا خاليا من النتائج، اولا النتيجة الأولى تمكن الطرفان من التعارف المتبادل، فتعرفت على الرجل الذي هو رئيس الجمهورية الجزائرية، وتعرف هو على الرجل الذي هو ملك المغرب، والحق يقال : إنه فيما يخصني أنا شخصيا سررت بذلك التعرف على المسؤول الجزائري الأول الذي أظهر في حديثه مروءة وأدبا ومجاملة وتفتحا لا أقول حلولاً ولكن تفتحاً طيبا، علينا أن نعلم جميعا أن السياسة تماثل الفلاحة لا بد لها من فصولها، ولم يكن ذلك اللقاء الذي تم بيني وبين الرئيس الجزائري بذرة ملقاة على جليد بل أعتبر شخصيا أن تلك البذرة لم تخرج من الأرض بكيفية سريعة ربما كانت بطيئة ولكن مكنتنا وعلى مدى طويل من الزمن من معرفة بعضنا بعضا، ومدى كل واحد منا والتطوُّرات التي يمكننا أن نخلقها هم ونحن على مستوى الأحداث الجارية في المنطقة، والدليل على أن ذلك اللقاء لم يكن لقاءاً عقيماً. هو الاتصالات بدأت من جديد ولم تنقطع قط، ولكن أظن أنها أخذت في الأسابيع الأخيرة ديناميكية جديدة نرجو من ورائها أن يأتي الحل إن شاء الله .

سؤال — جلالة الملك هل تعتقدون أن التطورات الأخيرة في موريتانيا يمكن أن تؤدي الى تغييرات وستكون لها انعكاسات ايجابية على أجواء المنطقة ؟

جواب — أنا لا أخفي عليك، وكما تعلم، أن العلاقة بين المغرب وموريطانيا جامدة وليس هناك تمثيل ديبلوماسي بين المغرب وموريطانيا رغم أن المغرب في عهد الرئيس هيدالة طلب ثلاث مرات أن تعاد العلاقات الديبلوماسية الى مجراها الطبيعي، وجاء الرفض ثلاث مرات موضوعيا بارداً بدون تعليل ولا أي شيء لاعادة العلاقات الديبلوماسية وتطبيعها، ومنذ ذلك الوقت وأقول هذا وأنا آسف نظرا لما بين الشعبين من روابط تاريخيّة وتقليديَّة حاولت أن أتجاهل أن هناك في جنوب المغرب دولةً إسمها موريطانيا حتى لا يلصق بالمغرب أية تهمة فيما يمكن أن يقع، فلهذا منذ وقع ما وقع في موريطانيا لم يتحرك المغرب، ولم يدل بتصريح رسمي ولا غير رسمي، ولم يصدر أي تعليق من الجهات المأذونة كما يقال، منتظرين أن تقوم موريطانيا بالخطوة الأولى نحو المغرب حتى لا يقال ان لنا يداً في هذه القضية.

سؤال — صاحب الجلالة تحدث البعض بعد اتفاقية وجدة عن سياسة محاور في المنطقة خاصة وأن الاتفاقية جاءت بعد معاهدة الاخاء والتعاون بين الجزائر وتونس وموريطانيا، فما هو ردكم على هذه الأقوال ؟

جواب — ردي الأول والأساسي هو الآتي : كل اتفاقية أو معاهدة انطلقت من منطلق سلبي وكان لها هدف سلبي هي معاهدة أو اتفاقية فاشلة، ولا غد لها، فلذا لم تكن هذه الاتفاقية التي تأسس بموجبها الاتحاد

العربي الافريقي موجهة ضد أي أحد، ولم تكن على حساب أي أحد، وهذا هو الجانب الايجابي فيها، لماذا الاتحاد العربي الافريقي ؟ لأسباب متعددة، أهمها هو السبب الآتي : للجوار وزن في الحياة الفردية أو الحياة العامة أو في حياة الدول جغرافيا، فالجار دائما مسبق، وماقال عن الجار والجار في شارع واحد مثلا حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم : «مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» هذه قاعدة كذلك هذا الجوار ورعاية الجوار وأخذ الجوار بالاعتبار يجب أن لا يكون في طريق أية دولة من الدول بمثابة القضاء والقدر، وافسر قولي : فإذا كانت هناك خصومة مع جارك فليس معنى هذا أنك يجب أن تبقى مكتوف الأيدي، وهذا الدرس هو الذي كنت أود أن اعطيه للشعب المغربي وللأجيال الصاعدة، لأنه كيفما كانت الحالة مع الجار وكيفما كانت الحرمة والاعتبار الذي يجب أن يعطي للجار فيجب أن لا يقف هذا في طريق الدولة كالقضاء والقدر، وعلى الدولة أن تبحث عن الأوكسجين الذي ينفعها ولو على مدى ثلاثة آلاف كيلومتر، وهذا ما كان يحدث للمغرب، نحن في خصومة مع الجزائر حول قضية الصحراء وموريطانيا أخذت موقفا معاديا للمغرب، موقفا منفردا، كان تحيزها واضحا، فلم يبق لنا الا البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، فهذه الاتفاقية بين المغرب وليبيا لاتضر في الحاضر ولا في المستقبل بأية اتفاقية أو بأي هيكل نريد أن نبنيه بين المغرب والجزائر، وبين المغرب وموريطانيا، ولكن أبانت عن الحقائق التالية : أولا إن المغرب يحترم الجوار ولكن لايعتبره كقضاء وقدر، ثانيا إن المغرب دائما كان تواقا الى بناء المغرب العربي .

طيب بدأت الجزائر وتونس وموريتانيا من الوسط فماذا يمنع المغرب وليبيا أن يبدآ من الأطراف، فهذا الاتحاد بين الدولتين الذي بنى عليه الاتحاد العربي الافريقي، أعتبر شخصيا أنه يمكن أن يكون منطلقا لاتحاد المغرب العربي الكبير، وأن يكون له إطار قانوني على الأقل حد أدنى كمنطلق ولا سيما لو أردنا أن نضيق هذا الاطار وأن نجعل من هذه الاتفاقية اتفاقية على حساب دول أو اتفاقية محاور، لما سميناها الاتحاد العربي الافريقي، فاسمها يدل على نزاهتها فهي مفتوحة لسوريا أو المملكة العربية السعودية مثلا، كما أنها مفتوحة لكينيا أو السنغال مثلا، وهذه ليست محاور، نحن اتفقنا على أن يكون اتحادا عربيا افريقيا، واتحاد على هذا الشكل لا يمكن أن يكون اتحاد محاور، ولا اتحادا موجها ضد أحد .

سؤال — هل يمكننا في ضوء إجابتكم هذه الحديث عن جسر يربط بين المعاهدتين وصولا الى الهدف الذي أشرتم إليه قبل قليل ؟

جواب — أعتقد شخصيا أنه أولا لا يمكن المقارنة بين اتفاقيات ليست من نوعية واحدة، فالاتفاقية الجزائرية التونسية الموريطانية من نوعية، والاتفاقية بين المغرب وليبيا من نوعية أخرى، المهم أن كلتيهما ترمي الى إقامة المغرب العربي، فيمكن أن نأخذ من هذه ما يعجبنا ونأخذ من تلك جميع البنود القانونية لكي نعتمد بنودا قانونية متينة وصحيحة في جميع المجالات، ويمكن بمزج الاتفاقيتين أن نضع اطاراً قابلاً للتعايش، ولكن كمنطلق فقط، لأن تعايشنا له أهداف ومقاصد ترمي الى أكثر من اتفاقية كهذه تقريبا، الاندماج الروحي والروحاني والبشري يجب أن يكون اندماجا تاما .

سؤال — صاحب الجلالة، بعد اعلان المعاهدة لاحظنا وجود بعض التحفظات من دول أجنبية، ولْنُسَمِّ الأشياء بأسمائها، لدى الولايات المتحدة خاصة ولم نعرف حتى الآن الأسباب الحقيقية لهذه التحفظات، فهل لنا أن نعرف منكم تفاصيل ذلك ؟

جواب — التحفظات الأمريكية هي قبل كل شيء تحفظات عاطفية، وحينما أقول عاطفية أعني أن أمريكا



لاتؤمن بالعقيد القذافي ولا بنزاهته، بل هي تلصق به كل ما يقع في العالم بأسره من أحداث، الى حد أنها نسيت أن هناك دولا أخرى أعظم وأكبر من ليبيا تقوم بأعمال غير قانونية أو ارهابية كما يقولون في أمريكا، فحاولت أن أفسر لأصدقائي في الولايات المتحدة الأمريكية موقف المغرب وسياسته، وأظن أنهم بدأوا يهدأون، ولكن والحق يقال لم تغير الولايات المتحدة سياستها تجاه المغرب، ولم تتنكر لأي التزام من التزاماتها نحوه، رغم انفعالها العاطفي كما قلت والوجداني غير العقلاني وتساؤلاتها، والواقع أنه وقع لديهم ارتباك وخلط على مستوى التحليل والتفكير، وتساءلوا أولا كيف أن المغرب دولة ملكية دستورية تتعامل مع دولة جماهيرية ؟ وثانيا كيف يمكن لشخصية الحسن الثاني بطبعه وتفكيره أن يتعامل مع شخصية العقيد القذافي الذي لديه طريقة خاصة في التفكير والعمل، الآن بدأوا يهدأون، هذا من الناحية الوجدانية، ولكن عقلانيا بقيت الولايات المتحدة وفية للمغرب بجميع ما تعهدت به على مستوى القمة بالنسبة للرئيس ريغان وعبد ربه وبالنسبة للإدارة الأمريكية لم يغيروا أي شيء.

سؤال ــ صاحب الجلالة، إذا سمحتم أود أن أنتقل الى محور آخر بصفتكم رئيسا للقمتين العربية والاسلامية ورئيسا للجنتين: لجنة القدس واللجنة السُّباعية، وسؤالي الأول في هذا المجال كالتالي : يعتبر المغرب في المغرب العربي والمملكة العربية السعودية في المشرق العربي ركيزتين أساسيتين في السياسة العربية والاسلامية في سعيهما الحثيث لايجاد حد أدنى من التضامن، فما هو تقويمكم لاستمرار هذا الدور خاصة في ظل الظروف العصيبة التي تمر بها أمتنا ؟

جواب ــ أولا لا أعتقد أن المغرب وحده هو ركيزة في هذه الرقعة من العالم، صحيح أن للمغرب وزنه وثقله ولكن له كذلك تواضعه وتقويمه لحجمه وقدره، ومن المؤسف أن نرى هذه القطيعة تدوم بين المغرب والجزائر في المغرب العربي، فحينما كان المغرب والجزائر متفقين وحينما كانا راكبين مركبة واحدة سائرين على طريق واحد كان وزن المغرب العربي والجزائر وزنا محترما كثيرا في العالم الى حد أن أصدقاء وأشقاء من العالم العربي يقولون: إننا في الماضي حين كنا نقع في مأزق نأتي عند اخواننا في المغرب العربي ليجدوا لنا حلولا ثنائية لمشاكلنا، الآن مع الأسف ضعفت قوة المغرب العربي بسبب النزاع الموجود بين المغرب والجزائر، ولكن هذه سحابة صيف أظن أنها ستنقشع.

وزن المملكة العربية السعودية وزن خاص، لأن المملكة العربية السعودية أوّلا حامية الحرمين، ولا يوجد الا أقلية قليلة من العرب الذين لا يعتبرون أنفسهم عرباً مسلمين، العربي حينما يتكلم عن العرب يذهب ذهنه بديهيا الى مكة المكرمة، والمدينة المنورة، ثانيا المملكة العربية السعودية أغدق الله سبحانه وتعالى عليها الخيرات، وصارت منذ أن بدأت تنمي خيراتها بنفسها تسلك سياسة جديدة تتمثل في عدم الاحتفاظ لنفسها بتلك الخيرات والموارد، فنجدها تعين دولا عربية، ودولا إسلامية، هناك الصندوق العربي السعودي إذ أننا نجد المملكة العربية السعودية على جميع المستويات والمجالات تتحرك تحركا سياسيا ودينيا وعلى مستوى الاعانات الاقتصادية، وهذا هو الذي يعطيها هذا الوزن، وزن الأخ الكبير الذي لايدخر خيراته لنفسه فقط، بل يغدق الخيرات على أصدقائه وعلى رفاقه وعلى حلفائه. من جهة ثانية أنا أعتبر شخصيا في المجال العربي أنه لا يمكن أن يقال: إن هناك دولة عربية كبيرة وأخرى صغيرة، والأحداث أبانت لنا هذا، فيكفي أن تتفق دولتان على عرقلة مشروع من المشاريع لتوقف عجلة المحرك العربي العام، فأنا ضد تصنيف الدول العربية كدول كبرى وصغرى ومتوسطة، كل دولة لها صوت وكل دولة لها القدرة على النفع، ومع الأسف كل دولة لها القدرة على



الاضرار بالناس .

سؤال — هل نفهم من ذلك أنكم تؤيدون تعديل ميثاق جامعة الدول العربية حتى تتخذ القرارات بالأغلبية وليس بالاجماع ؟

جواب — ليس فقط هذا البند من البنود، أعتبر شخصيا أن التغيير الذي يجب أن يدخل على ميثاق الجامعة العربية هو أن نمططه أكثر ونعطي لمن ينخرط في الجامعة العربية حرية أكثر للتصرف، لماذا أكثر؟ لأنه حين وضع ميثاق الجامعة العربية كان هناك عدد محدود من الدول، وكانت جميع الدول العربية المنخرطة في الجامعة العربية كلها تحت ظل نظام اقتصادي واجتماعي واحد، لا أقول ملكي ولا جمهوري، أقول نظاماً حراً في التعامل، كان هناك تعدد الأحزاب والنقابات، وحرية الصحافة، وحرية التجارة، وحرية الاستيراد والتصدير وحرية المعاملات بصفة عامة، وبعد ذلك ازدادت دول عربية أخرى على مجموعة دول الشرق الأوسط، وكانت في الجامعة العربية السعودية ومصر والعراق والأردن، وانضافت إليها دول الشرق العربي، ودول المغرب العربي، ودول الخليج كلها زيادة على إنضمام عدد أكبر من الدُول، وجاءت فترة ما بين 1952 و 1959 حيث غير العراق نظامه، وغيرت مصر نظامها ليس فقط الانتقال من الملكية الى الجمهورية ولكن في جمهوريات ذات الحزب الوحيد وذات النقابة الوحيدة أي جمهوريات على الشكل الاشتراكي، بعد ذلك أقامت مصر وحدة مع سوريا انفصمت لاحقا، نلاحظ حاليا في العالم العربي وجود دول ليبرالية حرة منها المغرب، وتونس، وبالنسبة لليبيا لديها النظرية الثالثة، وتلك مسألة أخرى، وهناك السعودية، والأردن، ودول الخليج لها نظام خاص، وهناك دول تتبع نظام الحزب الوحيد، والنظام الاشتراكي في الاقتصاد والمعاملات والتجارة، وهذا أمر يجعل التساكن — بين اناس غير متجانسين في بيت واحد ومقيدين بقيود قوية — عسيرا نتيجة التباين بين الأنظمة في الدول العربية، ونظرا لكون عددها بلغ الآن 22 دولة، يجب إذن أن يكون اطار الجامعة العربية وميثاقها أوسع ليستوعب كل هذه المتناقضات، وحتى لا يكون هذا الميثاق بمثابة الميثاق الذي يهدف الى زواج الحصان بالبغل، وهذا مستحيل لأنه لاينتج الا العقم .

سؤال — ما دام الحديث عن العمل العربي، تزايد أخيرا الحديث عن قرب انعقاد القمة العربية، فمن خلال تجاربكم في إدارة القمم العربية وانجاحها هل تعتقدون أنها ستعقد قريبا، وما هي شروط نجاح القمة العربية التي يعتقد أنها مصيرية ؟

جواب — أولا جميع مؤتمرات القمة مصيرية، لأنها تجمع بين رؤساء دول يمثلون شعوبا محترمة، فيجب أن يكون عندهم قول محترم وأن يقوموا بعمل محترم، لأن جميع القمم خطيرة، أنا شخصياً أظن حسب اتصالاتي أن القمة العربية ستعقد خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذه السنة، والواقع أن الجو مكدر في العالم العربي وتكتسحه الحرارة، ولكن القمم لم تخلق الا لحل المشاكل، فإذا لم تكن هناك مشكلة لماذا أعتقد مجدداً أن القمة ستعقد خلال الثلاثة أشهر الأولى من السنة الحالية، وكيفما كانت المصاعب والصعاب التي سنجدها أمامنا فيمكن التغلب عليها بحسن ارادتنا وبحسن تسيير المؤتمر من طرف جلالة الملك فهد بن عبد العزيز، لأنه هو الذي سيرأس القمة خاصة وأنه حكيم ومرن ولين وصبور، فبفضل هذه العوامل لي اليقين أن القمة ستكون ناجحة إن شاء الله .

سؤال — صاحب الجلالة تردد أنكم تعتزمون القيام بجولة تشمل الولايات المتحدة وبعض دول اوربا، فهل هذا وارد؟

جواب — هذا ليس وارداً.

سؤال ــ تتبلور في الأفق ملامح مبادرة اوربية جديدة، فقد ذكر أن ايطاليا ستعلنها بعد تسلمها رئاسة دول المجموعة الأوربية، قد أبلغ رئيس الوزراء الايطالي كراكسي تفاصيلها لبعض القادة العرب، فهل تعتقدون ياجلالة الملك أن الظروف مهيأة لنجاح مثل هذه المبادرة ؟

جواب ــ الظروف دائما مهيأة، شرط أن يكون العرب مهيئين، أوربا فتحت لنا دائما عقلها وفكرها وتحليلاتها، ولكن العرب لم يكونوا منسجمين مع أنفسهم، ولم يكونوا منطقيين مع أنفسهم ولا أوفياء لخطة من خططهم، وكيفما كان الجو فعلى العرب بتفسيرهم وايضاحاتهم وتماسكهم أن يجعلوا منه باباً مفتوحا، وإذا كان الباب مفتوحا فعلى العرب بتضامنهم وبجميع فصائلهم أن يلجوا ذلك الباب ليغزوا غزوات أخرى في التحليل الأوربي وفي التفهم الأوربي للمشاكل العربية .

سؤال ــ هناك عدة مبادرات مطروحة حاليا، مشروع فاس وهو المشروع العربي الوحيد الذي أجمع عليه العرب، ومبادرة ريغان، وهناك مقترحات سوفياتية، وهناك اقتراحات بشأن مؤتمر دولي على ضوء ذلك، كيف يمكن ياصاحب الجلالة إنهاء الجمود والتحرك نحو حل فعلي للأزمة ؟

جواب ــ أرجع شخصيا الى ما قلته آنفا، لا يمكن أن نقوم بتحرك ايجابي ومعقول وفعال الا اذا تحركنا جميعا بدون خلفيات، وبوضوح مثلا ذكرت أنني رئيس اللجنة السباعية كان من المفروض أن تستمر تلك اللجنة السبعية في عملها وتقوم النتائج التي وصلت إليها بعد زيارتها لعواصم الدول الكبرى، وتقدم الى القمة التي ستنعقد تقريرا حول نشاطها وحول وجهة نظرها بشأن ما وجدت من تفهم أو عدم تفهم، وتقدم مقترحاتها لمزيد من العمل، لقد طلبت أربع مرات عقد اجتماع للجنة السبعية بعد زيارتنا للعواصم العالمية حتى نضع هذا التقرير وحتى نقارن بين احساساتنا وبين تكهناتنا وانطباعاتنا، ولكن اللجنة السبعية لم تجتمع، كان دائما أحد أعضائها يتعلل بأنه مشغول ولا يمكنه أن يشارك في اجتماعاتها، وسأقدم تفاصيل ذلك عند انعقاد القمة المقبلة في جلسة مغلقة، لأن أمرا كهذا لا يمكن أن يطرح الا خلال جلسة مغلقة، ولكنني أود أن أقول : إن من بين السلبيات عدم اجتماع اللجنة السبعية .

سؤال ــ صاحب الجلالة قصدت من سؤالي الاستفسار عن امكانية ربط هذه المشاريع والمبادرات خاصة وأن المشاريع والمقترحات تعددت ولم نصل بعد الى حل ؟

جواب ــ لا يمكننا معرفة امكانية الربط بين هذا المشتروع وذاك إلاّ إذا قارنا بين مشروع فاس ومشروع ريغان وبحثنا عن دور للاتحاد السوفياتي لأنه من الحلم أن نتجاهل أو نهمش دور الاتحاد السوفياتي في حل عربي لمشاكل المنطقة، لا بد من مشاركة روسيا والتزامها في أي حل، من السخافة إبعاد روسيا وهي موجودة على الساحة الجغرافية العربية، فلا يمكن أن نستنتج ما نريد أن نستنتجه إلا اذا عملنا بدون خلفيات .

ربما يظهر في القمة العربية المقبلة وهذه من أهم النقاط تشبث والتزام بمقررات فاس، ولكن السؤال كيف يكون المنطلق بعد مقررات فاس لبحث مشروع ريكن أو غيره من المشاريع، وبإضافة كل الايجابيات الموجودة في المشاريع الأخرى لمشروع فاس مع التشبث بالشيء الأساسي وهو حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

سؤال ــ تحدثنا عن المبادرات واحتمالات الربط بينها وغيرها، ولكن الا تعتقدون ياصاحب الجلالة أن الجمود الحالي قد يؤدي الى حرب جديدة أو الى ازدياد موجة العنف في المنطقة ؟



جواب ــ لا أعتقد أن حربا جديدة ستقع، لو كان هناك في الأفق خطر حرب جديدة لسارعت عدة أطراف لايجاد حل، ولكن بما أن الجهتين (العرب وإسرائيل) يدركان عدم امكانية اندلاع حرب جديدة أو حتى في حالة اندلاعها فلن يكون هناك غالب ومغلوب، فإن هذا هو الذي يؤدي الى سلوك التدلل من هذه الجهة أو العجرفة من الجهة الأخرى واستمرار عملية الأخذ والرد وعدم وجود أي تحرك إيجابي .

سؤال ــ جلالة الملك استمراراً في حديثنا عن المبادرات ما هو تقويمكم لوضع منظمة التحرير الفلسطينية بعد المجلس الوطني الأخير؟ وما هو رأيكم في الحوار الأردني ــ الفلسطيني على خط مبادرة الملك حسين الأخيرة؟

جواب ــ أود أن أنطلق من محور أساسي في السياسة المغربية ومفاده أن أهل مكة أدرى بشعابها، ولكل دولة سيادتها واستقلالها في اختياراتها، فاختيارنا بالنسبة للفلسطينيين هو ما يختاره الفلسطينيون، وإذا أراد جلالة الملك حسين أن يقدم مشروعاً فله الحرية والصلاحية الكاملة ليقدم مشروعا، المهم هو عدم الاضرار بالقضية الأساسية وهي القضية المصيرية، أعني قضية فلسطين .

وأعتبر شخصياً أن الخصومات الفلسطينية مسألة داخلية، فيجب أن تبقى الأجهزة الفلسطينية بخلافاتها وبكل ما لديها من مشاكل داخلية بمعزل عن المناخ العربي، بمعنى أن تغسل ثيابها الوسخة في عقر دارها .

سؤال ــ صاحب الجلالة هناك سؤال افتراضي لو كنتم مكان القيادة الفلسطينية كيف يمكنكم مواجهة الموقف الراهن ؟

جواب ــ لو كنت على رأس منظمة التحرير الفلسطينية فإن أول عمل سأقوم به هو تشكيل حكومة في المنفى واشراك فصائل المنظمة سواء كانت يسارية أو يمينية أو وسطية في المسؤولية الحكومية، ثانيا وضع المسؤولية على عاتق كل وزير في حكومة المنفى لأنهم يقولون حاليا : إن القيادة رقم اثنين (الرجل الثاني) قال كذا وكذا، ويكون السيد فلان هو رقم 2 اليوم، وغدا يقال : إنه ليس الرجل رقم 2 ولكنه الناطق باسم كذا، شخصيا اذا افترضنا انني في اوربا أو أمريكا فسأقول ان البقر تشابه علينا، لأن المسؤولية مفتتة مشتتة ولا يتحملها أحد بعينه، هذا ما كنت سأفعله، ولكن هم أدرى بشعابهم.

ولو كنت على رأس المنظمة لقمت بخطوة تنظيمية تنسجم مع مقتضيات عام 2000 .

سؤال ــ صاحب الجلالة نعرف حرص جلالتكم على قضية تحرير القدس بوصفكم رئيسا للجنة القدس، تابعنا الخطوات التي قمتم بها، هل لنا أن نعرف الجديد بشأن تحركات لجنة القدس؟ وما هي الخطوات التي يمكن أن تقوم بها في المستقبل لتواجه الخطر على المسجد الأقصى والمقدسات ؟

جواب ــ أظن اذا كان هناك تقصير باعتبار أن لكل لجنة ولكل جهد بشري إيجابياته وسلبياته في أعمال لجنة القدس من الناحية الاعلامية، ومن ناحية تجنيد جميع طاقات الديانات السماوية، أعتقد أننا لم نستنفد ما لدينا من وسائل سواء بالنسبة للمسلمين أو المسيحيين وحتى بالنسبة لليهود انطلاقا من أنهم يدينون بدين سماوي -هناك تقصير فعلا، لأننا لم نعرف بقضية القدس كما ينبغي، ولم نبرز النقطة الأساسية، وهي أن هناك قاسما مشتركا بين الديانات السماوية بالنسبة للقدس هذا الأمر سنبحثه إن شاء الله كعرب، ولكن سيطرح على القمة الاسلامية بكيفية خاصة .

سؤال — جلالة الملك بعد إعادة الأردن لعلاقاته مع مصر بادرتم بالدعوة الى عقد قمة عربية طارئة، حاليا يعود الحديث عن عودة مصر للصف العربي، هل لنا أن نعرف رأيكم كرئيس للقمة العربية حاليا بالنسبة لموضوع عودة مصر .؟

جواب — هناك فرق أساسي وجوهري من الناحية القانونية والسياسية بين تطبيع العلاقات مع مصر بين دولة ودولة، وبين عودة مصر الى الجامعة العربية، وذلك لأن نوعية الالتزام ليست نوعية واحدة حيث يطبع الأردن علاقاته مع مصر مثلا تلتزم مصر التزاماً خاصاً، وحينما تعود مصر الى الجامعة العربية سيكون التزام مصر ذا طابع آخر وليس هناك تشابه بين الالتزام الأول والالتزام الثاني، هذا رأيي كقانوني وسياسي .

يمكن لكل دولة أن تنفرد بإعادة علاقاتها مع مصر، ولكن القرار الذي اتخذ في بغداد لا ينقضه الا قرار قمة، لأن هذا هو العرف القانوني لا يلغي قانون بمرسوم ولا مرسوم بقانون، لا بد من التماثل وحتى في القرآن «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها» حيث إن الناسخ والمنسوخ سواء كان قانونيا أو غير ذلك يفرض علينا لنسخ هذا الرجوع الى الجامعة العربية أي الى القمة، فإذا طرحت هذه المسألة على القمة المقبلة كل طرف لديه موقفه الخاص به، وللمغرب بدوره موقف في هذا الصدد، ولكنني أقول :

إن تطبيع العلاقات بين دولة من الدول العربية ومصر هو شيء يختلف في نوعيته والتزاماته عن مسألة عودة مصر للجامعة العربية والالتزامات المترتبة على ذلك.

سؤال — جلالة الملك، كنتم قد وجهتم بصفتكم رئيسا لمؤتمر القمة الاسلامي نداءً للعراق وايران لوقف الحرب، هل تعتقدون أن الوضع الآن يتجه نحو تصعيد جديد للحرب ؟ أم أن هناك مجالا مفتوحا لإنهاء هذه الحرب ؟

جواب — هناك شاعر يقول (ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل) لدينا دائما أمل بأن تنتهي هذه الحرب، وقد لاحت بشائر الأمل خلال مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في صنعاء، ولكن انتكست آمالنا مرة أخرى بالتحفظ الايراني ليس لدينا إلا أن نأمل ونسعى ولكن أعتقد أن إيقاف الحرب العراقية — الايرانية بيد الايرانيين.

سؤال — وبالنسبة للوضع في لبنان يعتقد البعض أن هناك هدنة باتجاه الحرب، في حين يعتقد آخرون أنها هدنة باتجاه السلام، وعلى الجانب الآخر لا تزال مفاوضات الناقورة تدور في حلقة مفرغة، فهل تعتقدون أن هناك مؤشرات على انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان ؟ وهل تعتقدون بوجود اتجاه فعلي لانهاء الحرب اللبنانية ؟

جواب — الأمر الذي يزعجني جدا هو أن الحرب التي تدور في جنوب لبنان هي أول حرب هزمت فيها اسرائيل وخسرتها منذ دخولها لبنان، ورغم ذلك لم نستطع نحن العرب أن نستخلص من هذه الهزيمة ما يجب استخلاصه، ونستنتج ونستثمر ما يجب استثماره، هذا هو مصدر انزعاجي، وأتساءل كيف حدث أن تخسر اسرائيل أول حرب دون أن نستثمر انتصارنا وهزيمة اسرائيل؟

ثانيا هناك حرب أخرى وهي الحرب الداخلية في لبنان، فالاختيار هو بماذا نبدأ، هل بانهاء الحرب مع اسرائيل أم الحرب الداخلية في لبنان، وبالتالي لا يمكن الحديث عن مفاوضات الناقورة وغير الناقورة إلا بعد

إنهاء الحرب الداخلية في لبنان، لأنه كيفما كانت وضعية الحكومة فإن هناك خلفيات ولا تزال هناك أطماع.

واخوتنا اللبنانيون الله يهديهم جعلوا من الشغب والفتنة قاعدة، وتخلوا عن النظام والاستقرار، وأصبح استثناءً، إن مفتاح المشكلة بيدهم، فعليهم، قبل كل شيء تنظيف دارهم أولا، وإذ ذاك يمكنهم أن يأملوا في أي حل يريدون مع اسرائيل، أما أنا شخصيا فلا يمكنني أن أتنبأ بأي شيء اذا لم يعد اللبنانيون الى تثبيت القانون واحترامه والنظام واستمرارية الدولة، وإذا لم يسلكوا هذا الطريق فسنضيّع وقتنا ووقت القارىء الذي يقرأ هذا الحديث.

سؤال ــ جلالة الملك نود الانتقال من الساحة العربية الى الساحة المحلية المغربية وقضاياها تهم كل عربي وقد قيل مرة، إن تجربتكم الديمقراطية هي العدوى التي يخاف منها الآخرون بعد الانتخابات الأخيرة في المغرب، ما هو تقويم جلالتكم لمسار التجربة الديمقراطية ؟ وما هي تطلعاتكم وطموحاتكم في هذا الصدد؟

جواب ــ فلسفتي بكيفية عامة في هذا الموضوع هي أن لكل شخص ولكل مجموعة ولكل دولة هدفا تريد أن تناله وتصل إليه، فإذا كان الهدف كريما فلا يمكن أن تصل إليه إلا دولة كريمة، والكرامة تكمن أولا وأخيرا في الحرية، باعتبارها مفتاح كل مبتغًى وكل مطلب ومطمح نبيل، وأنا أقدر الحرية، لأنني حين فتحت أعيني على الدنيا كانت بلادي مكتوفة الأيدي في ظل الحماية، وحينما بلغت سن المراهقة شاركت في مظاهرات وطنية، بعد ذلك حرمت من حريتي الكاملة عندما نفيت مع والدي رحمة الله عليه الى مدغشقر، من هذه المراحل كلها تعلمت شيئا، تعلمت أن الحرية هي الكنز الأول والأساسي لكل شخص ولكل مجموعة، وهنا يأتي الدستور ليقنن هذه الحرية وليعطي لكل مظاهر هذه الحرية ــ سواء كانت تشريعية أو قضائية أو تنفيذية ــ حظها من المسؤولية وحدودها حتى لاتطغى على السلطات الأخرى، وهنا لا توجد وصفة خاصة مثل وصفة الاسبرين أو أي دواء آخر، هذه المسألة ترتبط بكل شعب على حدة، فكل شعب يضع قانونه الدستوري طبقا لأصالته وتاريخه وما عهد فيه وما يريد أن يصل اليه.

وجوابي عن سؤالك يكمن في فلسفتي ومنهجي حول الحرية والشعوب ونبل الأهداف ونبل الدول.

سؤال ــ أعتقد يا جلالة الملك أن لدي سؤالا لاصقا باجابتكم، هل يمكن أن تحدثونا عن مسؤولية الدولة ومسؤولية المواطن في إطار دولة عصرية وكذا مسألة ممارسة الحرية المسؤولة ؟

جواب ــ الأساس في مسؤولية المواطن ومسؤولية الدولة هو الحوار المستمر المتنور المتفتح القابل للأخذ والرد والذي لا ينطلق من قاعدة الغالب والمغلوب أو القوي والضعيف، يجب أن تعتبر الدولة نفسها قوية ولكن يمكن أن تكون مخطئة، ويجب على المواطن فيما يمثله من هيئات سياسية ونقابية أن ينطلق كذلك من أنه حر في إبداء رأيه، ولكنه ليس باستمرار على حق، فالحوار ثم الحوار الحر والمتوازي وعلى مستوى واحد لا قوي ولا ضعيف هو السرّ في انجاح التعامل والتساكن بين المواطنين والحكومة، بين ما هو بشري وعنصر انساني، وبين القوانين المكتوبة والمراسيم، وهذا حلال وذاك حرام.

سؤال ــ لاحظت أن في المغرب تعدد الأحزاب أيهما في رأيكم أصلح للمغرب والعالم العربي ديمقراطية الحزبين أم التعددية الحزبية ؟

جواب ــ نظام الحزبين مستحيل في المغرب، لأنه مجموعة شعوب، ولهذا السبب كان يطلق على المغرب



اسم (الأمبراطورية المغربية) لأن سكان الريف ليسوا هم سكان الحوز، وسكان الحوز ليسوا هم سكان الأطلس الكبير، وسكان الأطلس الكبير ليسوا هم سكان سوس، وسكان سوس ليسوا هم سكان الصحراء، ومن هنا لا بد من تعدد الأحزاب، بالطبع سيكون سخيفاً وجود عشرين حزبا في المغرب البلد الذي لا يتجاوز عدد سكانه 23 مليون نسمة، ولكن سبعة أو ثمانية أحزاب وهو العدد الممثل على صعيد البرلمان المغربي حالياً كاف، أما نظام الحزبين فلا ينسجم مع العقلية المغربية.

سؤال ــ يبدو يا جلالة الملك أنكم ستشكلون قريبا حكومة جديدة، فهل يمكن أن نعرف تركيبة هذه الحكومة والأهداف التي ستناط بها ؟

جواب ــ هناك اختياران إما أن نشكل حكومة وحدة وطنية أي حكومة اتحاد وطني، لأن الوحدة الوطنية موجودة سواء على صعيد حكومة ائتلافية أو حكومة اتحاد وطني، وإما أن نشكل حكومة من أناس يتوفرون على رؤية مشتركة ومتشابهة تجاه أغلب القضايا أو الميادين، وأظن أن للحكومة الائتلافية ظروفها الخاصة، إذ تفرض بعض الظروف السياسية في حالة وجود خصوم تشكيل حكومة ائتلافية تجسد وحدة المغرب، والحمد لله أن هذا الائتلاف موجود في المغرب تجاه القضايا المصيرية حتى ولو لم تشارك كل الأحزاب السياسية في الحكومة، وهناك نظرة واقعية تقتضي إلتقاء من تجمعهم رؤية مشتركة حول قضايا التعليم والاقتصاد والفلاحة والتخطيط، وهذا هو المحور الأساس الذي ستتشكل وفقه الحكومة الجديدة.

سؤال ــ جلالة الملك وفي هذا الاطار أيضا هل هناك أهداف محددة ستناط بالحكومة الجديدة باعتبار أن الحكومة السابقة كان من مهامها الرئيسية تنظيم الاستفتاء والاعداد للانتخابات ومعالجة الوضعية الاقتصادية؟

جواب ــ أعتقد أن العالم ركب مركبة التدهور الاقتصادي وبالتالي فإن معالجة الشؤون الاقتصادية ستبقى هي الشغل الشاغل للجميع حتى بالنسبة لأمريكا وهي دولة عظمى، وليس هناك قضايا محددة بالنسبة للدولة، قد تكون هناك أهداف لجيل من الأجيال حسب إمكاناته البشرية والمادية والنقدية، أما اليوم فهو وليد الأمس، والغد هو وليد اليوم، فلا حدّ لبرامج طويلة المدى، وطويلة النفس، أي تلك التي لا تنفذ الا في ظرف عشرين عاما مثلا، فعلى الحكومة أن تنكب عليها اليوم حتى تنجزها في الظرف الملائم، وبالتالي ليس هناك لهذه الحكومة أهداف محددة ومعينة، وستكمن مهمتها في تسيير الأمور بكيفية حسنة ومعالجة الأوضاع الاقتصادية، وهي أوضاع تسير نحو التدهور في العالم بأسره ولا تسير نحو الاستقرار.

سؤال ــ يلاحظ حاليا في المغرب وجود انفراج اقتصادي خاصة بعد التوقعات المرتقبة لموسم فلاحي جيد هذه السنة (الملك يقاطع قائلا نطلب من الله ــ نطلب من الله) هل يمكننا أن نتعرف على تصوراتكم لحل الأزمة الاقتصادية ؟

جواب ــ في الحقيقة لم يعرف المغرب أزمة اقتصادية قبل سنوات الجفاف، وجسد المغرب قوي وعضلاته متينة، والدليل على هذا أننا نخوض حربا طوال تسع سنوات إضافة الى ثلاث سنوات من الجفاف ومع ذلك فإن العضلات الاقتصادية للبلاد لا تزال حية، فلا تزال عمليات تشييد الطرق والمستشفيات والمدارس والكليات والثانويات والفنادق والمنشآت الرياضية ولله الحمد مستمرة، ولكن مشكلة المغرب مشكلة عملة صعبة، لأن الأزمات البترولية اهلكتنا كثيرا، والمغرب يصرف أزيد من مليار دولار سنويا لتغطية نفقات الطاقة، فإذا حلت

مشكلة الطاقة فإن البوينغ المغربي سيزداد علواً في الجو ونطلب من الله سبحانه وتعالى أن يهبنا سنة فلاحية طيبة، والعلامات موجودة الآن، ونطلب من الله كذلك أن يعثر المغرب على حاجياته من الطاقة.

سؤال — يلاحظ أيضا اتجاه لدى المستثمرين العرب للاستثمار في المغرب كدليل على الثقة والاطمئنان، هل أنتم راضون عن حجم هذه الاستثمارات ؟ وهل تعتقدون أن الضمانات كافية لمزيد من الاستثمارات العربية في المغرب ؟

جواب — نحن راضون تمام الرضا على هذا الاقبال العربي، أما فيما يخص الضمانات فإن الكرة في مرماهم فإذا احتاجوا ضمانات قانونية أخرى فيمكنهم أن يطلبوا تعديل القوانين الحالية، ونحن نرحب بكل اقتراح منهم يسهل عليهم وعلينا عمليات الاستثمار.

سؤال — جلالة الملك تقدمتم أخيرا بطلب للانضمام الى السوق الأوربية المشتركة، ما هو مدى تجاوب الطرف الآخر لهذا الطلب ؟

جواب — طلب انضمامنا للسوق الأوربية المشتركة هو قبل كل شيء طلب سياسي قبل أن يكون طلبا اقتصاديا أو تجاريا، لأننا نعتقد أن اختياراتنا هي اختيارات أوربا سواء على صعيد الدستور أو الحريات أو قوانين الحريات العامة أو الصحافة أو النقابات أو الأحزاب، إذ أن اختياراتنا متشابهة وبالتالي لن تواجهنا مع دول السوق الأوربية المشتركة أية مشكلة سياسية أو اقتصادية، كما هو الحال مع الدول العربية التي يتباين نظامنا السياسي والاقتصادي مع أنظمتها، والمغرب يعتبر نفسه أقرب إلى أوربا من اليونان، وحين تقدمت بطلب عضوية للسوق الأوربية المشتركة عبرت بذلك عن رغبة مغربية، لأنه لا يمكنني أن اقرر الا فيما يتعلق بالمغرب، ولكن رؤيتي أبعد من ذلك، لأنني أعتقد أنه حين يتم بناء المغرب العربي الكبير سيكون المغرب هو الممر الوحيد والأساس باتجاه أوربا عبر بوغاز مضيق جبل طارق، اضافة الى ذلك فإن قرب تشييد الجسر الذي سيربط بين أوربا وافريقيا ولا أقول المغرب فقط، سيكون المغرب آنذاك قد استكمل جميع المعطيات السياسية والجغرافية والبشرية علاوة على أن الطاقة ستمر الى اوربا من الجزائر وليبيا عبر المغرب، كل هذا سيؤهلنا للدخول الى السوق الأوربية المشتركة.

سؤال — هناك أيضا ياصاحب الجلالة البعد الاقتصادي، فبعد انضمام اسبانيا والبرتغال إلى السوق الأوربية المشتركة، ما هي الاجراءات التي اتخذها المغرب لحماية مصالحه وحقوقه الاقتصادية والتجارية؟

جواب — لاشك في أن المغرب سيواجه بعض المتاعب، ولكنكم تحدثتم عن موضوع الاستثمارات العربية، وشخصيا أعتقد أن هناك سوقا فلاحية مفتوحة هي السوق العربية للبواكر والفواكه والمنتوجات الفلاحية (الزراعية) فعلينا أن نستعد لتعرف — ولا أقول لغزو — هذه الأسواق وهي مفتوحة أمامنا ولا سيما وأن أذواق المستهلكين تغيرت، الأجيال الموجودة حاليا في الشرق العربي بدأت تعتاد على أنواع جديدة من التغذية، وبدأوا يعتادون على مأكولات وخضروات أخرى، أضف إلى ذلك آلافاً من الطلاب الذين يدرسون في أمريكا وأوربا الذين تغيرت أذواقهم بالنسبة للمأكولات والملابس، والمغرب ينتج أنواعا شتى من هذه المأكولات والملابس يمكن أن تفتح لنا أسواقا مهمة رغم أننا قد لا نعرفها بعد، ولكنها في كل الأحوال أسواق مهمة.

سؤال — هذا يتطلب أسطولا تجاريا، فهل يفكر المغرب في هذا الأمر ؟

جواب — يمكن أن نعد أساطيل مشتركة مع أية دولة، المهم أن ندرك الهدف، فإن الوسائل ستتوفر لدينا.



سؤال ــ جلالة الملك أتعتقدون أن محاوريكم على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط يتفهمون هذا الطرح وهذه الرؤية؟

جواب ــ ما يمكنني أن أقوله هو أن الرئيس ميتران كان رئيسا للسوق الأوربية المشتركة حين وجهت رسالتي الخاصة بطلب العضوية وقال لي يومها الرئيس ميتران: إنه تفهم طلب المغرب ولكنه حين عرضه على القمة الأوربية قوبل الطلب بالدهشة، فقد كانوا ينتظرون كل شيء الا طلب العضوية، كانوا يعتقدون أننا سنطلب ابرام اتفاقية خاصة، هناك فرق بين الدول الأوربية وهو فرق مناخي، فالدول الجنوبية التي تنتج ما ينتج المغرب من فواكه ومواد فلاحية تنظر إلينا بتحفظ، لأننا مزاحمون لها، أما الدول التي تقع شمال فرنسا وشمال إيطاليا مثل دول البنولكس والمانيا والدنمارك وبريطانيا والتي تنتج الحليب واللحوم والسمن فليس لدينا معها أية مشكلة في إطار التنافس التجاري، وفي غالب الأحيان ينظرون الى المغرب بعطف أكثر من الدول الأوربية الجنوبية.

سؤال ــ جلالة الملك لدي سؤال يتعلق بالاتفاق المغربي الاسباني على مناورات عسكرية مشتركة، هناك من يتساءل عن موضوع سبتة ومليلية على ضوء هذه المناورات ؟

جواب ــ أنا لا أربط نهائيا بين المناورات العسكرية وما شابه ذلك بحل مشكلة سبتة ومليلية، الحل لمشكلة سبتة ومليلية لا يمكن أن يكون إلا حلا سياسيا، والدليل على هذا أن المجموعة الأوربية وضعت تحفظا فيما يخص قضية سبتة ومليلية عند دخول اسبانيا للسوق الأوربية المشتركة، الحل لا يمكن إلا أن يكون حلا سلميا، اللهم الا إذا كان للاسبانيين مبادرة غير سلميّة أي مبادرة عسكرية، وآنذاك سيضطر المغرب للدفاع عن نفسه ولكن هذا الأمر أستبعده تماما.

سؤال ــ لو سمحتم جلالة الملك أن ننتقل الى قضايا فكرية عامة تهم كل إنسان، فمثلا بعد الاخفاقات التي لازمت بعض التجارب الاشتراكية وهو ما تؤكده التطورات الأخيرة في الصين بعد بدء التراجع عن المبادىء الماركسية، نريد أن نعرف رأي جلالتكم في الصيغة المثلى لتنمية الدول العربية ودول العالم الثالث سياسيا واقتصاديا ؟

جواب ــ إن اختيار النهج الاقتصادي يستلزم أولاوقبل كل شيء أن تكون الدولة التي تريد أن تختار مكتفية من الطاقة البشرية أياً كان اختيار المذهب، اذا لم توجد طاقة بشرية على المستوى الكمي والكيفي فسيكون هناك إخفاق لهذه المنهجية الاقتصادية، ولهذا وقبل كل شيء يجب على كل دولة تريد أن تختار اختيارات صالحة لها أن تتوفر على الطاقة البشرية الكافية سواء كان الاختيار اشتراكيا أو ليبراليا، أظن شخصيا أنه يستحيل أن نختار مئة في المئة الاشتراكية أو الليبرالية، أو بعبارة أوضح يصعب جدا أن نقول هذا للدولة، وهذا للقطاع الخاص، فهذه مسألة تعتمد على الظروف وعلى ضخامة المشاريع، هناك مشاريع لا يمكن للخواص أن يقوموا بها، وهناك مشاريع ليس من المستحسن أن تقوم بها الدولة، أو بعبارة أخرى على الدولة أن تشيد الطرق، وليس واجبا عليها أن تصنع السيارات أي أن التجهيزات الأساسية مثل الطرق والموانىء والسكك الحديدية ووسائل الري والماء والكهرباء والتعليم الجامعي، عموما كل هذا من اختصاص الدولة، وربما تستحدث كذلك قطاعات أخرى بفضل الاكتشافات العلمية الجديدة كقطاع الطاقة النووية، أو تحلية ماء البحر، لا أرى أن القطاع الخاص يمكن أن يتولاها.

سؤال ــ جلالة الملك، ما هو تحليلكم لتفشي ظاهرة العنف والتطرف الديني والسياسي التي تسود بعض مناطق العالم حاليا؟



جواب ـــ كلما ظهر في أي دين من الأديان السماوية تطرف انبأ عن انتشار الجهل، لأن التطرف لا يخلقه الا الجهل، فمن كان ملماً بدينه السماوي لا يمكن الا أن يكون رجل تسامح وتساكن وحوار، أما الجاهل فهو الذي يخلق العنف فيما يخص الديانات.

سؤال ـــ جلالة الملك يلاحظ أن ظاهرة العنف العنصري قد ازدادت بشكل كثيف في الآونة الأخيرة ضد العمال العرب المهاجرين في أوربا خاصة من أبناء المغرب العربي، فهل إتخذتم أي اجراءات لحماية هؤلاء المهاجرين ؟

جواب ـــ بالتأكيد اتخذت اجراءات ونحن في حوار مستمر مع الدول التي بها أيد عاملة مغربية، وإذا كانت هناك مظاهر عنف فهي لا تعود الى أشخاص أو بعض الجماعات، وفي بعض الأحيان يكون السبب الحملات الانتخابية، فعلينا أن نكون يقظين وأن نسلح رعايانا في الخارج بكل الضمانات المادية والقانونية، ومن بين الخطوات التي خطوناها في هذا المجال، ان عمالنا في الخارج أصبح لهم ممثلون في البرلمان، وعلينا كذلك أن نطور باستمرار اتفاقياتنا العمالية مع فرنسا وبلجيكا وهولندا والمانيا وهي الدول التي يعمل بها المغاربة، وكذلك يجب أن نكون حذرين من الاستفزازات العنصرية التي تقوم بها جماعة من الجماعات أو بعض الأشخاص الذين يقومون بهذه الأعمال لأسباب انتخابية.

سؤال ـــ هل لنا أن نطمع في كلمة توجهونها عبر (الشرق الأوسط) لأبناء الجاليات العربية في الخارج وخاصة الجاليات المغربية ؟

جواب ـــ الذي أريد أن أقوله لهم : إن عليهم قبل كل شيء أن لا ينسوا أنهم ينتمون الى دول ومجتمع أصيل في حضارته، أصيل في إنسانيته وسلالته، وعليهم أن يكونوا أداة إشعاع في الدول التي يعملون بها، عليهم أن يقتبسوا من تلك الدول أحسن ما تتوفر عليه من تكنولوجيا وتقنية، ونحن ندرك أنهم ليسوا فقراء ولا يفتقرون إلى قيم أخلاقية جديدة يأخذونها من البلدان التي يعملون بها أو مناهج جديدة، فلهم في تاريخهم وأصالتهم وفي بلادهم التقاليد الأسرية والمنهجية الخلقية، ولهم ما يجعلهم أحراراً قانعين فكريا وتاريخيا، وليسوا في حاجة لاقتباس أي شيء من الدول التي يعملون بها.

سؤال ـــ صاحب الجلالة نحن في بداية عام جديد، هل لنا أن نعرف تطلعاتكم من حيث الواقع والآمال والطموحات مغربياً وعربياً ؟

جواب ـــ أرجو للعرب في هذه السنة أن يكونوا أكثر واقعية، كما أرجو أن يكونوا مسلحين دائما بالصراحة على أعلى مستوى، لأن الصراحة هي التي من شأنها أن تقينا المخاوف من الخلفيات، والحسابات التي تكون تحت الطاولة وليس على المنصة تندرج في إطار انعدام الصراحة، فإذا تحلينا فقط بهذه الخصلة الحميدة أي خصلة الصراحة ولا أطلب أكثر من ذلك، وإذا كسبنا خلال هذه السنة خصلة واحدة هي الصراحة فإن الأسرة العربية ستعيش في خير ونعيم ومأمن، وهكذا ننتهج الطريق المثلى نحو أهدافنا، لأن أهدافنا نبيلة، ومع الأسف لا نجد من يصفق معنا أو من يعيننا على بلوغها وذلك بسبب الخلفيات.

فيجب على رؤساء الدول العربية والمسؤولين العرب أن يعلموا أن لديهم الحرية ووجهة النظر والمسؤولية، وعليهم أن لا يخشوا أحداً ويعبروا عن وجهات نظرهم، لأن لا شيء سيحدث إذا ماقاموا بذلك، وإذا كنا في منتدياتنا ولقاءاتنا صرحاء مع جميع الاطراف فلي اليقين أننا سنمهد السبيل وسنميط الأذى عن الطريق لبلوغ أهدافنا .

الجمعة 11 ربيع الثاني 1405 ـــ 4 يناير 1985